جامعة الشهيد حمَّه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مناهج البحث

ملخص لطلبة سنة أولى حقوق دفعة (ب)

إعداد :

الأستاذ عبد الباسط محدة

عن

عبد الرحمان بدوي

Khushal Vibhute

Filipos Aynalem

السنة الجامعية 2020-2021

1. معنى البحث

تلقى مصطلح "بحث" عددًا من المعاني والتفسيرات المتنوعة. يشير المصطلح بمعناه العادي إلى البحث عن المعرفة. يوضح قاموس المتعلم المتقدم للغة الإنجليزية معنى "البحث" باعتباره "تحقيقًا دقيقًا أو استفسارًا على وجه التحديد من خلال البحث عن حقائق جديدة في أي فرع من فروع المعرفة." أي جهد منظم لاكتساب معرفة جديدة. وفقًا لقاموس ويبستر الدولي ، فإن "البحث" هو "استفسار أو تفسير دقيق ونقدي في البحث عن الحقائق أو المبادئ ؛ التحقيق الدؤوب من أجل التأكد من شيء ما. بينما يشرح قاموس ويبستر مصطلح "بحث" بمعنى "تحقيق منهجي لزيادة مجموع المعرفة". عرَّف D Slesinger و M Stephenson مصطلح "البحث" على أنه "التلاعب بالأشياء أو المفاهيم أو الرموز بغرض التعميم لتوسيع المعرفة أو تصحيحها أو التحقق منها ، سواء كانت تلك المعرفة تساعد في بناء النظرية أو في ممارسة الفن" . تُعرِّف طبعة كامبريدج لعام 1911 لموسوعة بريتانيكا البحث على أنه: فعل البحث في مسألة ما عن كثب وبعناية ، والتحقيق الموجه إلى اكتشاف الحقيقة وعلى وجه الخصوص ، البحث العلمي في مبادئ وحقائق أي موضوع ، بناءً على الأصل. ويمكن القول أنه بدون "البحث" لم يتم كتابة أي أعمال موثوقة ، ولم يتم عمل اكتشافات أو اختراعات علمية ، ولم يتم طرح أي نظريات ذات قيمة.

تكشف القراءة المجمعة لجميع "التفسيرات" المذكورة أعلاه لمصطلح "البحث" أن "البحث" هو "التحقيق الدقيق والدؤوب والشامل لموضوع معين" بهدف معرفة الحقيقة وتقديم مساهمة أصلية في المخزون الحالي من المعرفة. إنه باختصار "بحث منهجي" في "السعي وراء المعرفة" للباحث. إن مجرد البحث الذي لا هدف له ، والغير مسجل ، والغير المراقب لا يعد بحثًا لا يمكن أن يؤدي أبدًا إلى استنتاجات صحيحة. لكن البحث الدؤوب بذكاء والمستمر عن شيء ما هو البحث. يشير إلى عملية ووسائل اكتساب المعرفة حول أي ظاهرة طبيعية أو بشرية. إنه ينطوي على تحقيق منهجي في الظاهرة محل الاهتمام. إنها عملية اكتشاف حقائق جديدة. بهدف المساهمة في المعلومات المعروفة حتى الآن عن الظاهرة.

لذلك ، فإن التحقيق المكثف والمنهجي فقط في الحقائق ، أو الاستفسار عنها ، هو المؤهل للحصول على تصنيف "بحث". ويصبح "البحث" "منهجيًا" عندما يحاول الباحث ، في سعيه للحصول على المعرفة والسعي وراء الحقيقة ، جمع المعلومات المطلوبة من مصادر مختلفة وبطرق متنوعة بشكل منهجي ويعرض البيانات لتدقيق شديد ومكثف. وبالتالي ، يتضمن البحث تحقيقًا علميًا منهجيًا للحقائق (أو جوانبها المخفية أو غير المعروفة) بهدف تحديد شيء ما أو التحقق منه ، مما قد يرضي فضول المحقق ويواصل معرفته. يتضمن هذا البحث تحديد مشكلة البحث ، والتأكد من الحقائق ، وترتيبها المنطقي وتصنيفها ، واستخدام المنطق (الاستقرائي والاستنتاجي) لتفسير الحقائق المجمعة والمصنفة وتأكيد الاستنتاجات المبنية ، والمدعومة من قبل . وبالتالي ، فإن "البحث" يعني جمعًا علميًا وفحصًا للحقائق بهدف تحديد (أو البحث) عن شيء ما ، مما قد يرضي فضول المحقق ويواصل معرفته. يتطلب تصميمًا سليمًا للتحقيق ، والأساليب المناسبة لجمع البيانات وطريقة التحليل.

شرح كلمة "بحث" ، وفقًا لقاموس أكسفورد المختصر ، تعني "متكرر ، أو مكثف". وبالتالي ، فإن "البحث" ينطوي على "بحث" "مكثف" "متكرر" باستمرار عن الحقيقة و / أو استفسار للتحقق من نظرية جديدة أو لتكملة نظرية سائدة. وبالتالي ، فإن البحث هو سلسلة متصلة.

2. أهداف البحث

الغرض من البحث هو اكتساب المعرفة أو معرفة "شيء ما" بطريقة علمية ومنهجية. ومع ذلك ، قد يكون الغرض منه هو إيجاد حل للمشكلة المحددة. يشار إلى الأول على أنه بحث "أساسي" أو "نقي"بينما يأخذ الأخير تسمية البحث "التطبيقي" أو "العملي". يهتم البحث الأساسي بشكل أساسي بالتعميمات وصياغة نظرية (أو إعادة تأكيد النظرية الحالية). هدفها الرئيسي هو اكتساب المعرفة من أجل اكتسابها. من ناحية أخرى ، يهدف البحث التطبيقي إلى إيجاد أو اكتشاف حلول أو إجابات لـ "مشكلة (مشاكل)" أو "سؤال (أسئلة)".

من الواضح أن كل دراسة بحثية لها هدف (أهداف) خاص بها. ومع ذلك ، فإن "الهدف البحثي" لدراسة بحثية معينة قد يندرج تحت أي من الفئات العريضة التالية من "أهداف البحث":

1. التعرف على ظاهرة أو تكوين رؤى جديدة بشأنها.

2. لتصوير خصائص فرد معين أو موقف أو مجموعة بدقة.

3. لتحديد معدل تكرار حدوث شيء ما أو الذي يرتبط به.

4. لاختبار العلاقة السببية بين اثنين أو أكثر من حقيقتين أو موقفين.

5. "معرفة" و "فهم" ظاهرة بهدف صياغة المشكلة بدقة.

6. "وصف" ظاهرة معينة بدقة واختبار الفرضيات حول العلاقات بين أبعادها المختلفة.

3. الدافع في البحث

إن السؤال الذي لا يقل أهمية عن ذلك ، وهو ما الذي يجعل الباحث يقوم بالبحث ، يستحق اهتمامنا. من المحتمل أن يكون الرد العام على السؤال هو أن الشخص الذي لديه فضول لمعرفة المزيد عن شيء ما ، يقوم بدراسة منهجية لهذا الشيء لقتل فضوله. إن سعيه لمعرفة "شيء ما" أو اكتساب المعرفة به ، يحفزه بشكل معقول على إجراء بحث عن هذا "الشيء". ومع ذلك ، يمكن أن يكون هناك نوعان من "الدوافع" الأخرى التي تجعله ينغمس في البحث. هم انهم:

1. الرغبة في الحصول على درجة بحثية مع الفوائد المترتبة عليها.

2. "اهتمامه" بـ"مشكلة" "غير محلولة" أو "غير مكتشفة" حتى الآن ورغبته الشديدة في البحث عن حل لها ، وأن يكون متلقيًا فخورًا لتلك المساهمة.

3. الرغبة في اكتساب الشهرة والإشادة من إخوانه الرجال.

4. الرغبة في الحصول على متعة فكرية للقيام ببعض الأعمال "الإبداعية".

5. الرغبة في تقديم بعض الخدمات للمجتمع.

ومع ذلك ، عندما يتعلق الأمر بالبحث القانوني ، يحتاج عالم القانون ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى إقناع نفسه بأن رغبته في البحث القانوني تنبع من تصميمه على القيام بشيء جديد - النظر إلى العالم بعيون غير متحيزة ، ومحاولة منفتحة وحيوية. استفسار العقل لمعرفة كيف ولماذا في القانون ، لمعرفة ما إذا كان القانون في الواقع يخدم احتياجات اليوم. في بعض الأحيان ، خاصة عندما يكون مهتمًا بمعرفة المنفعة الاجتماعية للقانون ، قد يضطر إلى الخروج من التأمل الكتابي والمغامرة بالدراسة التجريبية. قد يطلب أيضًا التعاون مع علماء اجتماع آخرين.

4. البحث والمنهج العلمي

البحث ، كما ذكرنا سابقًا ، هو تحقيق منهجي في "حقيقة". يتضمن جمع الحقائق وتحليل الحقائق المجمعة والاستنتاجات المنطقية المستمدة من الحقائق التي تم تحليلها. تصبح طريقة الاستقصاء منهجية فقط عندما يلجأ الباحث إلى نهج منهجي ، ويتبع منهجًا علميًا للتحقيق في الحقيقة قيد التحقيق. البحث ، ببساطة ، هو محاولة للتوصل إلى استنتاجات معينة من خلال تطبيق الأساليب العلمية. "لا يوجد طريق مختصر للحقيقة - لا توجد طريقة لاكتساب المعرفة بالكون إلا من خلال بوابة المنهج العلمي." الطريقة العلمية محملة بالاعتبارات المنطقية. إنه السعي وراء الحقيقة كما تحدده الاعتبارات المنطقية. المثل الأعلى للعلم هو تحقيق علاقة منهجية بين الحقائق. تحاول الطريقة العلمية تحقيق "هذا النموذج المثالي من خلال التجريب والملاحظة والحجج المنطقية من الفرضيات المقبولة ومجموعة من هذه الثلاثة بنسب متفاوتة". في المنهج العلمي ، يساعد المنطق في صياغة الافتراضات بشكل واضح ودقيق حتى تصبح بدائلها المحتملة واضحة. علاوة على ذلك ، يطور المنطق عواقب مثل هذه البدائل ، وعند مقارنتها بظاهرة يمكن ملاحظتها ، يصبح من الممكن للباحث أو العالم تحديد البديل الأكثر انسجامًا مع الحقائق المرصودة. كل

هذا يتم من خلال التحقيقات التجريبية والاستقصائية ، والتي تشكل جزء لا يتجزأ من المنهج العلمي. إن "الطريقة العلمية" ، بحسب كارل بيرسون ، "واحدة في جميع فروع (العلم) وهذه الطريقة هي طريقة جميع العقول المدربة منطقيًا - وتتكون وحدة كل العلوم وحدها في مناهجها ، وليس مادتها الرجل الذي يصنف الحقائق من أي نوع كان ، والذي يرى علاقتها المتبادلة ويصف تسلسلها ، يطبق المنهج العلمي وهو رجل علم.

وبالتالي ، فإن الطريقة العلمية هي طريقة يستخدمها العلم. يقوم العلم على العقل (العقلانية) والحقائق. العلم منطقي وتجريبي وعملي. لذلك ، تعتمد الطريقة العلمية على افتراضات معينة ولها خصائص معينة. هم: (1) هو منطقي ، أي أنه معني أساسًا بالإثبات القائم على السبب ، (2) إنه تجريبي ، أي أن النظريات متجذرة في الحقائق التي يمكن التحقق منها ، (3) أنها عملية ، أي تستخدم المصطلحات ذات الصلة / المفاهيم التي تساعد في التحديد الكمي والاستنتاج ، (4) تلتزم بالاعتبارات الموضوعية فقط ، (5) أنها تفترض مسبقًا الحياد الأخلاقي ، أي أنها لا تهدف إلى شيء سوى تقديم بيانات كافية وصحيحة حول الكائنات السكانية ، (6) ذلك هو اقتراح ، أي ينتج عنه تنبؤات احتمالية يمكن إثباتها أو دحضها ، (7) منهجيته علنية ، أي أنه يتم إبلاغه لجميع المعنيين للتدقيق النقدي ، واختبار / إعادة اختبار المقترحات ، (8) يميل إلى أن يكون منهجيًا ، أي يشير إلى العلاقة المتبادلة والتنظيم بين الحقائق والافتراضات ، و (9) يهدف إلى التنظير ، أي صياغة معظم البديهيات العامة أو النظريات العلمية.

تتضمن الطريقة العلمية طريقة موضوعية ومنطقية ومنهجية ، أي طريقة خالية من التحيز الشخصي ، وهي طريقة للتحقق من الصفات التي يمكن إثباتها لظاهرة يمكن التحقق منها ، وهي طريقة يسترشد فيها الباحث بقواعد التفكير المنطقي ، الطريقة التي يتم فيها إجراء التحقيق بطريقة منظمة وطريقة تشير إلى الاتساق الداخلي.

5. أنواع البحث

وفقًا لـ Kothari ، فإن الأنواع الأساسية للبحث هي: (1) البحث الوصفي والتحليلي ، (2) البحث التطبيقي والأساسي ، (3) البحث الكمي والنوعي ، (4) البحث المفاهيمي والتجريبي. تمت مناقشته بإيجاز هنا أدناه:

1. البحث الوصفي مقابل البحث التحليلي يصف البحث الوصفي ، كما يوحي اسمه ، حالة الأمور كما هي في الوقت الحاضر. إنه يصف فقط الظاهرة أو الحالة قيد الدراسة وخصائصها. إنها تذكر فقط ما حدث أو ما يحدث. لذلك لا يدخل في أسباب الظاهرة أو الحالة.

الأساليب المستخدمة بشكل شائع في البحث الوصفي هي طرق المسح بجميع أنواعها ، بما في ذلك الأساليب المقارنة والعلائقية المشتركة ، واستفسارات تقصي الحقائق من أنواع مختلفة.

وبالتالي ، لا يمكن استخدام البحث الوصفي لإنشاء علاقة سببية بين المتغيرات. أثناء البحث التحليلي ، يستخدم الباحث حقائقه أو معلوماته المتاحة بالفعل ويجعل تحليلها لإجراء تقييم نقدي للمادة.

2. البحث التطبيقي مقابل البحث الأساسي يهدف البحث التطبيقي أو البحث الإجرائي إلى إيجاد حل لمشكلة فورية. هنا يرى الباحث بحثه في سياق عملي. بينما في البحث الأساسي أو البحث البحت ، يهتم الباحث بشكل أساسي بالتعميم وصياغة النظرية. يقوم بالبحث فقط لاشتقاق بعض المعرفة المتزايدة في مجال بحثه. هو الأقل انزعاجًا بشأن سياقه العملي أو فائدته. أجريت الدراسات البحثية المتعلقة بالسلوك البشري بهدف جعل التعميمات حول السلوك البشري تندرج في فئة البحث الأساسي أو البحت. ولكن إذا تم إجراء البحث (حول السلوك البشري) بهدف حل مشكلة (تتعلق بالسلوك البشري) ، فإنه يقع في مجال البحث التطبيقي أو العملي.

الهدف الرئيسي للبحث التطبيقي هو اكتشاف حل لبعض المشاكل العملية الملحة ، بينما البحث الأساسي هو العثور على معلومات إضافية حول ظاهرة وبالتالي إضافة إلى مجموعة المعرفة العلمية

الحالية. وهكذا فإن العالم "التطبيقي" يعمل ضمن مجموعة من القيم والمعايير التي يشعر أنه ملتزم بها. عالم الاجتماع ، على سبيل المثال ، عندما يعمل مع مشكلة اجتماعية لإيجاد حل لها ويقترح ، من خلال تحقيق منهجي ، حلاً أو يقترح بعض التدابير لتخفيف المشكلة ، يأخذ بحثه تسمية البحث "التطبيقي" أو "العملي". ولكن عندما يقوم بدراسة لمجرد معرفة "ماذا" و "كيف" المشكلة الاجتماعية ، فإن استفساره يأخذ تسمية البحث "الخالص" أو "الأساسي".

ومع ذلك ، فإن "العامل المميز" المذكور أعلاه بين البحث "التطبيقي" و "الأساسي" لا يلزم اعتباره "خطًا" يضع الاثنين "عبر" "الخط" إلى الأبد أو ثنائية "إما أو". في الواقع ، لا يستبعد أحدهما الآخر. هناك تفاعل مستمر بين الاثنين ، يساهم كل منهما في الآخر بطرق عديدة.

3. البحث الكمي مقابل البحث النوعي يعتمد البحث الكمي على قياس الكمية. إنه قابل للتطبيق على ظاهرة يمكن التعبير عنها من حيث الكمية. إنه تحقيق علمي منهجي للخصائص الكمية لظاهرة وعلاقاتها المتبادلة. الهدف من البحث الكمي هو تطوير واستخدام النماذج والنظريات والفرضيات الرياضية المتعلقة بالظاهرة قيد البحث. وبالتالي ، تعتبر عملية القياس مركزية للبحث الكمي لأنها توفر صلة أساسية بين الملاحظة التجريبية والتعبير الرياضي للعلاقة الكمية.

من ناحية أخرى ، يهتم البحث النوعي بالظاهرة النوعية ، أي الظاهرة المتعلقة أو التي تنطوي على الجودة أو النوع. على سبيل المثال ، عندما يهتم الباحث بالتحقيق في الأسباب أو الدوافع وراء سلوك بشري معين ، مثل لماذا يفكر الناس أو يفعلون أشياء معينة ، أو في استثمار مواقفهم في اتجاه معين ، أو آراء حول موضوع أو مؤسسة معينة ، على سبيل المثال الزنا أو القضاء ، يصبح بحثه بحثًا نوعيًا. على عكس البحث الكمي ، يعتمد البحث النوعي على الأسباب الكامنة وراء جوانب مختلفة من السلوك.

4. البحث المفاهيمي مقابل البحث التجريبي يرتبط البحث المفاهيمي ببعض الأفكار أو النظريات المجردة. يستخدم بشكل عام من قبل الفلاسفة والمفكرين لتطوير مفاهيم جديدة أو لإعادة تفسير

المفاهيم الموجودة. من ناحية أخرى ، يعتمد البحث التجريبي على الخبرة أو الملاحظة وحدها ، غالبًا دون إيلاء الاعتبار الواجب للنظام أو النظرية. إنه بحث قائم على البيانات ، ويخرج باستنتاجات يمكن التحقق منها عن طريق الملاحظة أو التجربة. لذلك يُعرف أيضًا باسم البحث التجريبي. في البحث التجريبي ، من الضروري الحصول على الحقائق مباشرة من مصدرها. في مثل هذا البحث ، يجب على الباحث أولاً أن يزود نفسه بفرضية عمل أو تخمين للنتائج المحتملة. ثم يعمل على الحصول على حقائق كافية (أي بيانات) لإثبات فرضيته أو دحضها.

6. طرق البحث ومنهجية البحث

يشير مصطلح "طرق البحث" إلى كل تلك الأساليب والتقنيات التي يستخدمها الباحث في إجراء بحثه. يشير المصطلح بالتالي إلى الأساليب أو الطرق أو الأدوات التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات ومعالجتها ، وإنشاء العلاقة بين البيانات والحقائق غير المعروفة ، وتقييم دقة النتائج التي تم الحصول عليها. في بعض الأحيان ، يتم استخدامه لتعيين المفاهيم والإجراءات المستخدمة في تحليل البيانات ، مهما كانت مجمعة ، للوصول إلى الاستنتاج. بعبارة أخرى ، "طرق البحث" هي "الأدوات والتقنيات" في "صندوق الأدوات" التي يمكن استخدامها لجمع البيانات (أو لجمع الأدلة) وتحليلها. لذلك يمكن تصنيف "طرق البحث" في المجموعات الثلاث التالية:

1. الأساليب التي تتعلق بجمع البيانات [عندما تكون البيانات المتاحة بالفعل غير كافية للتوصل إلى الحل المطلوب].

2. الأساليب الإحصائية [التي تستخدم لإقامة العلاقات بين البيانات والمجهول].

3. الطرق المستخدمة لتقييم دقة النتائج المتحصل عليها.

من ناحية أخرى ، يشير مصطلح "منهجية البحث" إلى "طريقة لحل منهجي" لمشكلة البحث. قد يُفهم على أنه "علم دراسة كيفية إجراء البحث علميًا". إنه ينطوي على دراسة للخطوات والأساليب المختلفة التي يحتاج الباحث عمومًا إلى اعتمادها في تحقيقه في مشكلة البحث إلى جانب المنطق الذي يقف وراءها. إنها دراسة ليس فقط للطرق ولكن أيضًا للتفسير والتبرير لاستخدام طرق بحث معينة والأساليب نفسها. يتضمن فيه فلسفة وممارسة عملية البحث بأكملها. بمعنى آخر ، منهجية البحث هي مجموعة من القواعد الإجرائية حول طريقة إجراء البحث. لا يتضمن فقط تجميعًا لأساليب البحث المختلفة ولكن أيضًا قواعد تطبيقها (في حالة معينة) وصلاحيتها (لمشكلة البحث المطروحة).

لذلك ، يتعين على الباحث أن يعرف ليس فقط طرق أو تقنيات البحث ولكن أيضًا المنهجية ، حيث يحتاج إلى أن يقرر وكذلك لفهم ملاءمة وفعالية طرق البحث في متابعة مشكلة البحث المطروحة. قد يواجه أساليب وتقنيات بحثية بديلة فعالة وذات صلة بنفس القدر في كل مرحلة من مراحل دراسته البحثية. لذلك ، عليه أن يلجأ بوعي إلى أساليب وتقنيات البحث الأكثر ملاءمة لإجراء تحقيقه بطريقة أكثر منهجية. يصبح هذا ممكنًا فقط عندما يكون على دراية بالافتراضات الأساسية وفائدة طرق أو تقنيات البحث المختلفة المتاحة له. إن دراسة منهجية البحث تزوده بهذا النوع من المعرفة والمهارة. لاحظ Kothari العلاقة بين طرق البحث ومنهجية البحث.

7. طبيعة ونطاق البحث القانوني

تتوخى دولة الرفاهية والديمقراطية التحول الاجتماعي والاقتصادي من أجل تطوير "نظام اجتماعي عادل" يقوم على "المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية". يفكر دستور مثل هذا البلد دائمًا في الاستخدام المكثف للقانون لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المرغوب فيه للنظام الاجتماعي. فهي تسمح للدولة ، باستخدام سلطتها التشريعية لإحداث مثل هذا التغيير. إن أي خطوة جادة من جانب

الدولة نحو التحسين الاجتماعي والتقدم الاقتصادي تتطلب تشريعًا وسلطة قانونية. لذلك ، يعمل القانون كعامل محفز لمثل هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي.

ومع ذلك ، في إطار سياسي ديمقراطي ، يجب أن تكون العمليات التشريعية مستنيرة من قبل الرأي العام. في الوقت نفسه ، يجب تغيير الرأي العام من خلال العملية التشريعية.

يجب أن يعرف المشرع الجيد قدرة القوانين على الإكراه ومدى المقاومة الاجتماعية التي يمكنها تحملها. يجب عليه ، من بين أمور أخرى ، أن يعرف الأعراف الاجتماعية ، والعادات ، والثقافة. وبالمثل ، يجب أن يكون قادرًا على أخذ تقدير واقعي لتأثير القانون من خلال مراعاة نقاط القوة والضعف الكامنة فيه. تحدث "جيرمي بينثام" عن التشريع كعلم وأراد إعادة هيكلة جميع القوانين على أساس المنفعة. تصور "روسكو باوند" القانون كأداة للهندسة الاجتماعية. وبالتالي ، فإن كلاهما يتصور التشريع على أساس عقلاني وإنساني وعملي. يتطلب مثل هذا التشريع بحثًا مستمرًا في الحقائق وأيضًا في التفاعل بين القانون والسلوك الاجتماعي والإنساني. إذا وجدنا أن معظم تشريعات الرعاية الاجتماعية قد فشلت في إحداث التغييرات أو التحول المرغوب ، فقد يكون ذلك بسبب عدم التخطيط لها بشكل منهجي ولم يتم إجراء تحليل التكلفة والعائد في مرحلة صياغتها. يجب أن يسبق القانون دراسة جادة لديناميات القانون والتغيرات الاجتماعية. في غياب مثل هذه الدراسة ، لا بد أن يكون القانون غير فعال وفشل فشلاً ذريعاً في مهمته. سوف يصبح مجرد ديكور تشريعي ورمزي. تتوخى دولة الرفاهية والديمقراطية التحول الاجتماعي والاقتصادي من أجل تطوير "نظام اجتماعي عادل" يقوم على "المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية". يفكر دستور مثل هذا البلد دائمًا في الاستخدام المكثف للقانون لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المرغوب فيه للنظام الاجتماعي. فهي تسمح للدولة ، بل تتوقعها ، باستخدام سلطتها التشريعية لإحداث مثل هذا التغيير. إن أي خطوة جادة من جانب الدولة نحو التحسين الاجتماعي والتقدم الاقتصادي تتطلب تشريعًا وسلطة قانونية. لذلك ، يعمل القانون كعامل محفز لمثل هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي.

ولذلك ، فإن مجموعة من الأسئلة تتطلب إجراء تحقيق دقيق ونقدي. من أبرزها: لماذا يتم التشريع؟ ما هي القوى أو جماعات الضغط أو جماعات الضغط التي قامت بتفعيل التشريع ولأي أسباب أو أهداف؟ ما هي القوى أو جماعات الضغط التي عارضت التشريع وعلى أي أساس؟ ما الذي أدى إلى اعتماده؟ ما هي آثاره المتوقعة؟ ما هي نسبة نجاحه كتشريع اجتماعي؟ لماذا اختل القانون؟ لماذا بقيت غير نشطة أو أقل عملية؟ ما هي الإجراءات التصحيحية التي يجب اتخاذها لجعلها أكثر فعالية؟ هل هي فقط بحاجة إلى بعض التعديلات أو الاستعاضة عنها بقانون جديد؟

في نظام حكم ديمقراطي حديث ، تتم إدارة الدولة الرئيسية من خلال العمليات الإدارية. تتراوح العمليات الإدارية من سن القوانين إلى التحكيم. أنها تنطوي على تشريع مفوض أو ثانوي (في شكل قواعد ولوائح وأوامر وإخطارات ولوائح وتوجيهات) ؛ الفصل الإداري (في شكل محاكم وهيئات تصالحية شبه قضائية). كما ينظم التجارة والأعمال ؛ يؤمن السلع الأساسية للناس ؛ تشارك في تصدير واستيراد البضائع ؛ يتعهد ويدير مؤسسات القطاع العام ، ويمارس عددًا من السلطات التقديرية في مجموعة متنوعة من الطرق والمواقف. التحقيق الدقيق المستمر في الحاجة إلى التشريع المفوض والسياسة التشريعية المنعكسة فيه ؛ الأطر الهيكلية والتشغيلية للهيئة التي تم إنشاؤها بموجبه ؛ آلية داخلية لضمان التنفيذ السلس للسياسة ؛ استخدام السلطات التقديرية ؛ يصبح عمل الهيئات الإدارية المختلفة ، على سبيل المثال ، أمرًا حتميًا. إن البحث المستمر في السياسات والعمليات الإدارية والطريقة التي تمارس بها السلطات التقديرية أمر ضروري لتحقيق التوحيد المسموح به في العمليات والإجراءات الإدارية ولمنع إساءة استخدام السلطات التقديرية من قبل السلطات الإدارية. مثل هذا التحقيق ضروري أيضًا لجعل الإدارة فعالة وهادفة.

يمكن أن تكون العملية القضائية أيضًا مجالًا للبحث. المحاكم ، على الأقل في دول القانون العام ، لا تفسر القانون فحسب ، بل تنشئ القانون أيضًا من خلال أحكامها القضائية. القضاة ، بصفتهم محكمين ، يسلطون الضوء بشكل ثابت على نقاط الضعف والقصور الكامنة في القانون في مداولاتهم

القضائية. ومع ذلك ، فمن المسلم به أن الأحكام القضائية ، بغض النظر عن مدى الادعاء بأنها موضوعية ، في التحليل النهائي ، تحتوي على عنصر الذاتية. يعكس الحكم دائمًا شخصية القاضي وخلفيته القضائية وفلسفته. لذلك يصبح من الضروري إجراء بحث في بعض الأسئلة ذات الصلة التي ترتبط بالعملية القضائية. ومنهم: هل المحاكم تسن القانون؟ هل يشرعون القانون؟ كيف يشرعون القانون؟ ما هي الحدود التي يُتوقع منهم سن القانون ضمنها؟ ما هي خلفيتهم الأسرية والتعليمية والاجتماعية؟ وما نوع الفلسفة الشخصية والاجتماعية والقضائية التي يحملونها ويكرزون بها؟

يلعب المحامون دورًا محوريًا في عملية صنع القرار. في الواقع ، يقوم المحامون الذين يظهرون في قضية ما بتزويد القاضي بالسلطات ذات الصلة والحجج الموجهة نحو السياسة. لذلك ، فإن دراسة الخلفية الاجتماعية والتعليمية للمحامين وتدريبهم تحمل أهمية في فهم عملية صنع القرار والعملية القضائية. لذلك ، أصبحت الدراسات السلوكية للمحامين والقضاة ضرورية لتقدير واقع العملية القضائية. وبالمثل ، يصبح من الضروري الفحص المنهجي للمواد المستخدمة من قبلهم في عملية صنع القرار والمباني النظرية والاجتماعية والفلسفية المستخدمة لذلك. من الناحية المثالية ، يتطلب القرار القضائي ثلاثة أنواع من مدخلات البحث ، المفاهيمية أو الأيديولوجية ، والعقائدية ، والتجريبية. ومن شأن مثل هذه الدراسة أن تزيل الغموض عن العملية القضائية ومن ثم تبني شرعية أكبر للعمليات القضائية وتعزز احترام الناس للمحاكم كمؤسسات قضائية. إذا كان التدقيق الاجتماعي للأداء القضائي مرغوبًا فيه ، يصبح البحث القانوني أمرًا لا مفر منه.

لذلك ، فإن البحث القانوني يأخذ في نطاقه:

1. البحث العقائدي: هو بحث في القواعد والمبادئ والمفاهيم والمذاهب القانونية. إنه ينطوي على عرض منهجي صارم وتحليل وتقييم نقدي للقواعد القانونية أو المبادئ أو المذاهب وعلاقاتها المتبادلة.

يرتب القانون الحالي بالترتيب ويوفر معايير موضوعية لمثل هذا الأمر. كما أنها تتعلق بالمراجعة النقدية للتشريعات وعمليات اتخاذ القرار والسياسة الأساسية الخاصة بها.

2. البحث في النظرية - وهو ينطوي على تحقيق في الأسس المفاهيمية للقواعد القانونية أو المبادئ أو المذاهب. يوفر الحافز والبنية التحتية الفكرية للبحث التجريبي وكذلك للتقدم في القانون من خلال العملية التشريعية والقضائية والإدارية.

3. التحقيقات التجريبية - تقيّم تأثير القانون وتكشف الفجوة بين المثالية القانونية والواقع الاجتماعي. من خلال إدراك فكرة القانون كظاهرة اجتماعية ، يستكشف الباحث الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية أو الآثار المترتبة على القانون.

4. البحوث الموجهة نحو الإصلاح - وهي تقوم على دراسة تجريبية وفحص نقدي للقانون ، وتوصي بإجراء تغييرات في القانون والمؤسسات القانونية.

من الواضح أن هذه الفئات الواسعة من البحث القانوني ، والتي يمكن إعادة تصنيفها بسهولة في البحث القانوني العقائدي والبحث القانوني غير العقائدي ، ليست حصرية بشكل متبادل. تتداخل مع بعضها البعض.

8. الغرض من البحث القانوني

القانون ، كما ذكرنا سابقًا ، لا يعمل في فراغ. يعمل في "بيئة اجتماعية" معقدة. يعكس المواقف والسلوك الاجتماعي. كما أنه يسعى إلى تشكيل والتحكم في المواقف الاجتماعية وسلوك الناس لضمان تدفقهم للقناة المتوقعة. ومع ذلك ، فإن القيم والمواقف الاجتماعية ، الموجودة وكذلك المتوقعة ، تستمر في التغيير. يجعل القانون ديناميكيًا ويتعامل مع الروح الاجتماعية المتغيرة. علاوة على ذلك ، تضيف

التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة إلى هذه التعقيدات من خلال خلق علاقة إنسانية معقدة جديدة تحتاج إلى قانون لتنظيمها.

في مثل هذه الحالات ، يصبح البحث القانوني ، من بين أمور أخرى ، ضروريًا: (1) للتأكد من القانون حول موضوع أو ظاهرة معينة ، (2) لتسليط الضوء على الغموض ونقاط الضعف الكامنة في القانون ، (3) لفحص الأحكام القانونية أو المبادئ أو المذاهب بهدف رؤية اتساق وتماسك واستقرار القانون والسياسة الكامنة وراءه ، (4) لإجراء تدقيق اجتماعي للقانون بهدف تسليط الضوء على "قوى" ما قبل التشريع وما بعد التشريع ، و (5) لتقديم اقتراحات لتحسين وتطوير القانون.

1. تأكيد القانون

لا داعي لذكر أن القوانين لا يمكن أن تكون كاملة ونهائية في مجتمع ديناميكي. لاحظ أحد العلماء أنه "إذا كانت قوانيننا العديدة" مثالية ، إذا كانت الرقابة الاجتماعية تلقائية ، فإن العلم القانوني ، مثل حالة الماركسيين ، يمكن أن يُترك ليذبل ". "لكن قوانيننا" ، حسب قوله ، "ليست كاملة ونهائية ، ولا يمكن أن تكون كذلك في مجتمع ديناميكي: فهي ليست دائمًا حتى مفهومة ، وإذا كانت مفهومة ، فهي ليست دائمًا مصنوعة بذكاء. للتأكد أو العثور على قانون بشأن موضوع / موضوع معين. وهو لا يتطلب فقط تحديد مكان قانون (قوانين) البرلمان ذي الصلة والنظر فيه ، بل يتطلب أيضًا تحديد مكان الصكوك التشريعية الثانوية ذات الصلة في شكل قواعد ولوائح وأوامر وتوجيهات وإخطارات ولوائح داخلية وأحكام قضائية بشأنها. أن هذه الأدوات التشريعية مبعثرة ولا يمكن تتبعها بسهولة. قد يكون لأكثر من قانون واحد تأثير على الموضوع قيد الدراسة. لذلك ، يحتاج إلى أن يكون أكثر حرصًا في تحديد موقع هذه القوانين. لا يتم نشر معظم الأدوات التشريعية الفرعية في الوقت المحدد في الجريدة الرسمية. يتم نشرها في معظم الأحيان بعد دخولها حيز التنفيذ. ويضيف عدد كبير من الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف المؤسسات القضائية العليا ، بما في ذلك المحكمة العليا ، إلى صعوبة التحقق من القانون. يحتاج إلى

تحديد موقع هذه الأحكام القضائية وتحليلها واستيعابها. وبالتالي ، فإن إيجاد قانون حول موضوع أو ظاهرة معينة ليس بالمهمة السهلة ، كما يبدو. إنه ينطوي على تحليل مكثف للأدوات القانونية والأحكام القضائية. علاوة على ذلك ، هناك تيار مستمر من القوانين (مع التعديلات في كثير من الأحيان) ، والقواعد القانونية ، والتوجيهات والأوامر ، والقرارات القضائية التي تتدفق بسرعة هائلة في دولة الرفاهية الحديثة.

2. تسليط الضوء على "الثغرات" الداخلية و "الغموض"

لا يمكن لأي لغة أو عبارة قانونية ، مهما كان صائغها القانوني يقظًا وصاحب رؤية وحرفيًا ماهرًا ، مثاليًا وقادرًا على تحمل جميع الاحتمالات والظروف المستقبلية إلى الأبد في نطاقه. في بعض الأحيان ، قد لا يتلاءم حكم ما بشكل مناسب مع القصد التشريعي العام للقانون أو يتطابق مع أحكامه في قوانين أخرى ، من حيث صياغته أو طريقته العملية.

قد يكون الباحث القانوني ، من خلال التحليل المنهجي ، قادرًا على تسليط الضوء على هذه "الثغرات" ونقاط الضعف الكامنة في القانون أو أحكامه.

3. تحديد مدى اتساق وتماسك واستقرار القانون

يمكن للباحث القانوني ، من خلال الفحص النقدي للمقترحات القانونية والقواعد والمذاهب المجسدة فيها ، في ضوء تفسيراتها والسياسة التشريعية للنظام الأساسي ، من خلال التحليل المناسب والاستدلال الداعم ، إظهار الاتساق والتماسك أو غير ذلك لقانون معين. يساعد هذا التحليل في تطوير القانون أو النص القانوني أو العقيدة ، حسب الحالة.

4. التدقيق الاجتماعي للقانون

يعد البحث القانوني ضروريًا أيضًا لإجراء مراجعة اجتماعية ما قبل التشريع للقانون لأنه يساعد على فهم وتقدير القوى الاجتماعية التي لعبت دورًا مهمًا في صنع قانون معين في شكله الحالي. يتيح لنا هذا الفهم معرفة المخاطر الاجتماعية التي ينوي القانون حمايتها أو تغييرها وأسباب ذلك. فهي تساعد على تقدير دعامة القانون المحدد وهدفه التشريعي واستراتيجيته. بينما يساعدنا التدقيق الاجتماعي بعد التشريع في تحديد "الفجوة (الفجوات) ، إن وجدت ، بين" النموذج القانوني "و" الواقع الاجتماعي "ومعرفة الأسباب أو العوامل المسؤولة عن ذلك. يساعدنا هذا التدقيق في معرفة ما إذا كان قانون معين مندمجا في المجتمع ويخدم (أو لا يخدم) احتياجات المجتمع. كما أنه يكشف الأسباب أو العوامل المسؤولة عن جعل قانون معين مجرد رمز أو فشل في تحقيق الهدف (الأهداف) التشريعية المقصودة. كما أنها تمكننا من التنبؤ بمستقبل القانون.

5. اقتراح إصلاحات في القانون

في ضوء السياسة التشريعية الأساسية للنظام الأساسي ونقاط الضعف أو التناقضات الكامنة في ثناياه ، يمكن للباحث القانوني بسهولة تقديم اقتراحات أو مقترحات ملموسة لإصلاح أو تحسين القانون المحدد. من خلال إجراء البحوث التحليلية والتاريخية والمقارنة ، يمكنه أيضًا صياغة مقترحاته للإصلاح بعبارات دقيقة. البحث التحليلي ، كما هو مذكور أعلاه ، يهتم بتأكيد القانون. إنه يتعامل مع الحاضر. من ناحية أخرى ، يتعامل البحث التاريخي مع الماضي ويتضمن تحقيقًا في السوابق التاريخية وتطور القانون. غالبًا ما يفسر الماضي الحاضر بشكل أكثر وضوحًا. ويكشف عن تدابير تشريعية بديلة مختلفة ، بخلاف التدابير الحالية ، التي تم التفكير فيها عندما كان القانون قيد الإعداد. ويفصح عن أسباب رفضهم وتبني الحاضرين. غالبًا ما يُظهر البحث التاريخي أن حكمًا أو قاعدة قانونية معينة ، كانت مبررة تمامًا في الوقت الذي تم تقديمه فيه أو تكييفه ، لم يعد لها ما يبررها لأن الأسباب أو الظروف التي بررت الإدراج الأصلي لذلك الحكم أو القاعدة أو العقيدة لم تعد صالحة أو موجودة. بينما يهدف البحث المقارن إلى إيجاد أوجه تشابه من ولايات قضائية أخرى. وبالتالي ، تحليلي [أي إيجاد القانون الحالي] ؛ تاريخي [أي اكتشاف

القانون السابق من أجل فهم الأسباب الكامنة وراء القانون الحالي ومسار التطور] ، والمقارن [أي اكتشاف ماهية القانون في البلدان الأخرى ، والنظر في إمكانية تكييفه ، مع أو بدون تعديلات] تؤدي إلى إصلاحات قانونية أو تطوير القانون.

باختصار ، يجب إجراء البحث القانوني للأسباب التالية:

1. للتأكد من القوانين المتعلقة بظاهرة أو موضوع معين.

2. لتحديد "الثغرات" و "الغموض" في القانون.

3. لفحص تناسق وتماسك واستقرار القانون والاقتراحات بشكل نقدي.

4. لإجراء "التدقيق الاجتماعي للقانون" [أي تدقيق "قوى" ما قبل التشريع و "تأثيرات" القانون بعد التشريع].

5. اقتراح إصلاحات / تطويرات في القانون من خلال إجراء بحث يهدف إلى:

أولاً. التحقيق في "الفجوة" بين "المثل القانونية" و "الممارسة الفعلية".

ثانيا. لفهم "فعالية" أو "تأثير" القانون في بيئة اجتماعية معينة في وقت معين.

ثالثا. لمعرفة ما إذا كان القانون يخدم احتياجات المجتمع وله قيمة اجتماعية.

رابعا. تقديم اقتراحات لتحسين القانون بشأن الصياغات والاقتراحات الملموسة.

خامساً. التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للقانون.

9. من يقوم بالبحث القانوني

من الواضح أن أي شخص لديه فضول "لمعرفة" شيء ما عن "قانون" معين و / أو جوانبه التشغيلية وعلى استعداد للعمل الجاد "لمعرفة" أو "اكتشافه" ، ما يمكن أن يكون باحثًا قانونيًا. قد يكون عالم اجتماع أو مؤرخًا أو عالمًا سياسيًا أو أنثروبولوجيًا اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو فيلسوفًا قانونيًا.

ولكن كممارسة مهنية ، يجب إجراء البحث القانوني من قبل المشرعين والقضاة والمحامين والأكاديميين القانونيين (مدرسو القانون والطلاب). في الواقع ، تجبر طبيعة الالتزام المهني هؤلاء الأشخاص على الانغماس في البحث القانوني ، على الرغم من لقمة العيش ، إلى جانب تحسين مهنتهم وتحقيق الغرض من البحث القانوني.

1. من قبل المشرع

القانون ليس فريدًا من نوعه. المشرعون لا يشرعون عشوائيا. كما أنهم لا يشرعون لمجرد أنهم مخولون أو ملزمون بسن القوانين. في ظل الظروف العادية ، فإن ممارسة السلطة التشريعية من قبلهم لا تكون مؤقتة ولا مصادفة. يسنون "القانون" عمدًا لتلبية أحد "الاحتياجات" السائدة في المجتمع. وبالتالي ، فإن التشريع له بعض "الأغراض الاجتماعية" وراءه.

يتعين على المشرعين تحديد المجالات التي تخضع للمعالجة التشريعية. عليهم أيضًا أن يقرروا ما إذا كان الإجراء التشريعي المقترح يحسن حالة الأشياء أو الممارسة الاجتماعية القائمة. إن صياغة تدبير تشريعي ، بشكل عام ، تسبق "اكتشاف" متعمد لـ "مشكلة" تتطلب استجابة تشريعية. ثم يتبع ذلك "إيجاد" مسارات عمل بديلة مناسبة يمكن اتباعها أو التدابير الواجب اتخاذها وتقييم مقارن دقيق لفعالية كل بديل من البدائل المحددة لتحقيق النتائج "المقصودة" من خلال القانون. يختار المشرعون الإجراء التشريعي ، عندما لا يكون أي من التدابير البديلة المحددة والمتاحة ، حسب حكمتهم ، مناسبًا لتحقيق النتائج المرجوة. من الناحية النظرية ، إذن (وعندئذ فقط) ، من المتوقع أن يختار المشرعون ، كبديل للإجراءات غير القانونية المحددة ، الإجراء القانوني كملاذ أخير.

لذلك ، من المتوقع أن يقوم المشرعون ، كجزء من التزامهم المهني ، بالبحث المنتظم عن البدائل الممكنة للإجراء التشريعي المقترح وإجراء تقييم مقارن جاد ودقيق لفعالية وجدوى كل بديل من البدائل المحددة. التعامل مع المشكلة. كما يُتوقع منهم إجراء تقييم حذر "للاستجابة الاجتماعية" المحتملة و "العواقب الاجتماعية" - الإيجابية وكذلك السلبية - للإجراء التشريعي المقترح.

قد يتعين على المشرعين أيضًا "النظر" إلى "القانون المطابق" و "سبب وجوده" ، إن وجد ، السائد في البلدان الأخرى أثناء تصميم الإطار التشريعي للقانون المقترح. قد يتعين عليهم أيضًا النظر بجدية إلى "فشل" و / أو "نجاح" مثل هذا "القانون الأجنبي" وتحديد العوامل المسؤولة عنه ، إن وجدت ، حتى يتمكنوا من التعامل مع العوامل أثناء صياغة القانون. من الواضح أن هذا يتطلب منهم ، على الأقل ، مهارة عمل "تحديد" و "تقييم" القانون من سلطة قضائية أجنبية. سيمكنهم هذا البحث من تحديد المبادئ الأساسية والعقائد والاستراتيجية التشريعية المعتمدة في قانون ما وراء البحار المماثل ، وبالتالي إدراك جدوى اعتمادها ، مع التعديلات اللازمة ، في التشريع المقترح. نفس الشيء هو الحال عندما يريدون تعديل التشريع الحالي أو الحكم القانوني أو إلغائه.

من الواضح أن جمع "البدائل" و "المعلومات" المتعلقة بمسألة قانونية أو قانون أو تعديل مقترح ومقارنتها ووزنها هو تمرين بحثي. إلى أي مدى ينخرط المشرعون فعليًا وبشكل مثمر في تمرين البحث هو أمر مختلف.

قد يتأثر اختيار المشرعين لبديل قانوني معين ، بل تمليه ، اعتبارات مختلفة. ومن أبرز هذه الخلفيات: الخلفية الاجتماعية والسياسية والثقافية. تصور "المشكلة الاجتماعية" و "السياسة العامة" المتضمنة فيها ، والمرفقة بها ؛ الموقف والحساسية تجاه المشكلة المتصورة ؛ المصالح الشخصية أو السياسية ، الإستراتيجية السياسية ؛ والأيديولوجية والالتزام بالحزب السياسي الذي ينتمون إليه.

ومع ذلك ، فإن تجربتنا تشير إلى أن المشرعين ، في معظم الولايات القضائية ، بالكاد يبذلون أي جهود جادة "لصياغة" سياسة تشريعية أو إطار قانوني للقانون المقترح أو تعديلات على القوانين القائمة. يتم تمرير غالبية القوانين في قاعة مجلس النواب دون مناقشة أو أقل.

ومع ذلك ، ربما مع مراعاة الضغط على وقتهم وطاقتهم بالإضافة إلى قلة أو عدم استعدادهم ومهاراتهم لإجراء البحوث ، وهي ممارسة لإجراء مثل هذا التحقيق ، نيابة عن المشرعين ، من قبل لجنة (قانون) و / أو تطوير لجنة خاصة في جميع الدول الديمقراطية الحديثة تقريبًا.

2. من قبل القاضي

تقليديا ، يتعين على القاضي ، الذي يعمل بشكل أساسي كمحكم ، أن يجد القواعد والمبادئ القانونية الأكثر صلة من القوانين والصكوك القانونية التي يناقشها الأطراف المتنازعة ، وتطبيقها على الخلاف أو القضايا المعروضة عليه. من المتوقع أن "يجد" مقترحات ومبادئ "القانون" ويقرر "مدى ملاءمتها" و "قابليتها للتطبيق" على "النزاع" المطروح. من الواضح أن مثل هذا التمرين يتطلب منه إجراء "بحث" عن "قاعدة" و "مبدأ قانوني" قابلين للتطبيق. يجب عليه أيضًا أن يقدم "أسبابًا" لاختيار "قاعدة" باعتبارها "مناسبة" والمنطق وراءها. من المتوقع أيضًا أن يقوم قاضي الاستئناف ، أثناء تأييده أو عكسه لحكم صادر عن محكمة تابعة له ، بالبحث عن تفسير "حقيقي" لـ "القاعدة" المطبقة فيها ، وأن يغير ، إذا لزم الأمر ، "القاعدة التي تم تفسيرها بشكل خاطئ سابقًا" أو "تفسير خاطئ" لها.

ومع ذلك ، فإن طبيعة ومدى "البحث" من قبل القاضي يعتمد على "القضايا" المطروحة أمامه وميله وكفاءته وتدريبه. وبالمثل ، فإن الوضع الهرمي للمحكمة التي يجلس عليها ، وطبيعة المسألة أو القائمة المعنية ، وعبء العمل يحدد كثافة البحث المطلوب. يوفر الهيكل الهرمي للمؤسسات القضائية نطاقًا ضئيلًا أو معدومًا للبحث إلى قاضي محكمة ابتدائية لأن المسألة المعروضة عليه تافهة نسبيًا في طبيعتها وحصة الأطراف المعنية فيها ليست خطيرة . إن مخرجات البحث لقاضي محكمة الاستئناف

وقاضي المحكمة العليا أو أو المحكمة الدستورية أو محكمة النقض عالية لأن القضايا المعروضة عليه ذات أهمية قانونية وسياسية على حد سواء. يتمتع قضاة المؤسسات القضائية العليا أيضًا بالكفاءة والمهارة والوقت والقدرة المطلوبة لإجراء مثل هذا "البحث" بالإضافة إلى استكمال القواعد والمبادئ القانونية الحالية بقياسها المبتكر والتفكير المنطقي. يقال إن القاضي يضخ "الحياة" في "القانون" من خلال استنتاجه المنطقي ومنطقه القانوني. في معظم الأوقات ، كما يتضح من تجربتنا ، لم تعمل مثل هذه الاستدلالات والاستنتاجات المنطقية على تعزيز تطوير القواعد والمبادئ القانونية فحسب ، بل بلغت ذروتها أيضًا في بعض النظريات والمذاهب القانونية ذات الصلة. لطالب القانون عدد لا يحصى من الآراء القضائية في ذاكرته والتي لا تُظهر فقط دراية عالية من القضاة ولكنها أدت أيضًا إلى نظريات ومذاهب قانونية ذات عواقب بعيدة المدى.

ومع ذلك ، من المهم أن نتذكر أن القاضي لا يمكنه بمفرده أن يتأكد من القانون أو المبادئ القانونية أو يطبقها ما لم يطلب منه شخص ما القيام بذلك عن طريق التذرع بولايته القضائية. بهذا المعنى ، فهو مجرد باحث قانوني "سلبي".

3. من قبل محام

يجب على المحامي الممارس ، كمهنة ، تقديم المشورة لموكليه والدفاع عن القضايا نيابة عنهم في المحكمة. وفي بعض الأحيان ، يُطلب منه أيضًا إبداء الرأي القانوني في المسألة التي يحيلها إليه موكله. يُطلب أيضًا من الممارس القانوني ، الذي يُطلب منه إبداء رأيه القانوني ، كجزء من مهنته ، أن يقوم ببحث منهجي عن "إيجاد" قانون وبالتالي تكوين "رأيه" بناءً على ذلك. من أجل الوفاء بهذه الالتزامات المهنية ، من الواضح أن على المحامي أن ينخرط في البحث عن القانون ، ومقترحات القانون ، والسوابق (إذا لزم الأمر).

ومع ذلك ، في بعض الأحيان ، العثور على قانون بشأن موضوع أو قضية معينة ليس مهمة سهلة. عدد من القوانين و / أو الأحكام القانونية حول موضوع معين ؛ تعديلات متكررة عليها ؛ التشريعات

الفرعية الهائلة في شكل قواعد أو لوائح أو أوامر أو إخطارات أو لوائح فرعية مكملة للقانون الموضوعي تجعل مهمة إيجاد القانون أكثر صعوبة. يخلق صب الأحكام القضائية مزيدًا من الصعوبات للمحامي في جهوده لمعرفة القانون. علاوة على ذلك ، في معظم الأحيان ، تقوم الهيئة التشريعية ، عن طريق الإعلان أو عن غير قصد ، بصياغة قانون بلغة غير كاملة أو صياغة نص قانوني مع عبارات يمكن إخضاعها إلى أكثر من تفسير مقنع بنفس القدر. لذلك ، يتعين على المحامي الخوض في السياسة التشريعية والقصد من القانون من أجل "معرفة" القانون بدقة وتحديد وتقدير المبادئ القانونية الأساسية حتى يتمكن من الدفاع لصالح موكله. لا يتوقع منه موكله تقديم النصيحة الصحيحة فحسب ، بل يتوقعه أيضًا من إقناع القاضي وإقناعه بأن مقترحاته القانونية أسلم من مقترحات خصمه وبالتالي فهي صحيحة.

لجعل حججه أكثر فعالية وإقناعًا ، من الواضح أنه يجب عليه استكشاف وشرح الأهداف والأشياء وأهداف السياسة والنطاق والجوانب العملية للأحكام القانونية المعمول بها. لذلك ، يحتاج إلى فحص المواد القانونية والقضائية وأيضًا المواد التي تشتمل على تاريخ الأحكام القانونية.

المستشار الممارس الذي ينصح موكله بالاستئناف ضد قرار غير مواتٍ صادر عن المحكمة الأدنى ، في الواقع ، يعتقد أن التعليل الذي قدمته المحكمة الأدنى كان أقل أو غير مقنع ولم يكن متوافقًا مع السياسة التشريعية السائدة حتى الآن و التفسير القضائي. لذلك ، فهو يثق في أن منطقه أفضل من منطق المحكمة أدناه.

لاحظ أحد العلماء ، الذي يفكر في طبيعة البحث القانوني الذي يجب أن يقوم به المحامي كجزء من مهنته ، ما يلي:

من المفاهيم الخاطئة الاعتقاد بأن البحث القانوني مخصص فقط للمنظر أو الأكاديمي وليس للمحامي. --- نظرًا لأن سمات البحث هي تقصي الحقائق (أي ما هو القانون في موضوع معين) ، وترتيب الحقائق ، وتنظيم الحقائق ، ودراسة الاتجاهات القانونية والتنبؤ بها ، فإن المحامين يشاركون باستمرار

في البحث. علاوة على ذلك ، يتعين على المحامي إجراء بحث للعثور على كيفية تفسير القانون ، حيث يتم التعبير عن القانون ، في بعض الأحيان بلغة غامضة ويترك ثغرات يتعين سدها ، أثناء عملية تطبيقه ، من حالة إلى أخرى. ، وليس من السهل معرفته. ربما في الأيام التي مرت عندما كانت الحياة الاقتصادية بسيطة ، ولم تكن القوانين كثيرة جدًا ، ولم تكن حياة الفرد منظمة من قبل الدولة ، كل هذا أدى إلى صعود خلافات القانون الخاص (على عكس القانون العام) ، يمكن للمحامي إدارتها من خلال معرفة عدد قليل من الأدوات المهنية ، (التي كان من المتوقع عادةً أن يعرفها) ولم يكن بحاجة إلى الكثير من البحث للفوز بقضية لموكله. لكن كل هذا تغير الآن. أولاً ، هناك عدد كبير جدًا من القوانين المتعلقة بموضوع معين مع إجراء تعديلات متكررة عليها. - ثانيًا ، بصرف النظر عن القوانين والقواعد والأوامر القانونية هي أكثر بكثير في الحجم والكمية. هذا الأخير له نفس القدر من الأهمية ، وأحيانًا أكثر أهمية من القانون ذي الصلة نفسه. - ثالثًا ، أصبحت السوابق القضائية أيضًا غزيرة الإنتاج -. رابعًا ، في العديد من مجالات التنظيم الحكومي للمؤسسات الخاصة وفي مسائل القانون الدستوري والإداري ، حيث لا يزال قانوننا في مراحل التطور ، يلزم وجود محامٍ لإجراء بحث في القانون المقارن لفهم معنى الكلمات وتفسيرها. . خامسًا ، تثير العديد من الأسئلة في المجمع الحالي للحياة الاجتماعية والاقتصادية ، أسئلة سياسية صعبة ، ويتعين على المحامي تجاوز المذاهب والافتراضات القانونية.

ومع ذلك ، للأسف معظم المحامين الممارسين يفتقرون إلى القدرة والكفاءة والميل لمثل هذا البحث القانوني المضني. ربما تكون طبيعة القضايا التي يتعاملون معها ذات طبيعة روتينية ولا تتطلب مثل هذا البحث القانوني الجاد.

ومع ذلك ، فإن دور المحامي كباحث ، مقارنة بالأكاديمي ، في البحث القانوني محدود. يقوم بإجراء بحث قانوني فقط عندما يقترب منه العميل. تم تلوين بحثه أيضًا بالحاجة إلى كسب القضية المطروحة. لذلك ، فهو يفتقر إلى منظور أوسع وموضوعية وقدرة على رسم خط على الرسم البياني يصور تطور القانون والتنبؤ بالقانون في حياته المهنية. ومع ذلك ، فإن فطنته الفكرية المتطابقة جيدًا وتوجهه

السياسي ووعيه الاجتماعي قد يؤدي بلا شك (غالبًا ما ينتج عنه) في التعبير عن حجج رائعة وتعزيزها. إنه يؤدي بالتأكيد إلى تطوير القانون.

4. بواسطة مدرس قانون وطالب قانون

البحث القانوني لا غنى عنه للأكاديميين القانونيين (مدرسو وطلاب القانون). مطلوب منهم إجراء بحث قانوني كجزء من التزامهم المهني. هناك علاقة وثيقة بين تدريس القانون والبحث القانوني. يؤهله البحث القانوني الذي يقوم به المعلم لتطوير وتصميم الدورة التدريبية المطلوبة لإدارته لطلابه. يجب أن يكون لديه فكرة عامة عن الموضوع بالإضافة إلى معرفة مفصلة بالموضوعات المدرجة في مخطط الدورة قبل أن يصمم الدورة التدريبية الخاصة به. هذه المعرفة ، التي تأتي من البحث بشكل واضح ، تجعله قادرًا على صياغة أفكاره بطريقة منهجية ومفهومة في مخطط الدورة.

علاوة على ذلك ، يجب على مدرس القانون أن يحتفظ بمسار يقظ "للتطورات" في "القانون" لجعل محاضراته ومداولاته في غرفة الصف ذات صلة بالسياق والمعاصرة. يجب عليه أيضًا أن يجعل نفسه على دراية "بالنية التشريعية والسياسة" للقواعد القانونية و "سبب وجودها" حتى يتمكن من مساعدة طلابه على تقدير "القواعد" بطريقة منهجية وشاملة. مثل هذه النظرة المكثفة في القصد التشريعي والسياسة لقاعدة ما ستحثه وطلابه على إجراء تقييم نقدي للقاعدة بالإضافة إلى استحسانها في كتاب النظام الأساسي. كما أنه سيساعده وطلابه على "التفكير" و "صياغة" قاعدة بديلة ، إذا كانت القاعدة الحالية ، في رأيهم ، غير مبررة أو غير مرغوب فيها أو غير فعالة. قد يؤدي إلى إطلاق بعض "الأساليب الجديدة" للقانون أو "الأفكار الأصلية" حول قاعدة معينة أو مبدأ قانوني. من المتوقع أيضًا أن يغرس مدرس القانون درجة من الحرفية القانونية في طلابه ومساعدتهم على إدراك إمكانات القانون كأداة للهندسة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي وأداة للرقابة الاجتماعية.

وبالتالي ، يصبح البحث حتميًا لمعلم القانون لأداء أدواره التالية بفعالية:

1. لتعزيز معرفته في موضوع معين ، وبالتالي تصميم دورة مخصصة له وجعل إيصاله في غرفة الصف ومداولاته متناغمة مع الاتجاهات الحالية والناشئة ، وأكثر إفادة وإضاءة وفعالية وذات صلة بالسياق وبالتالي لكسب الاحترام المهني كمعلم جيد.

2. تعريض طلابه لموقف حاسم تجاه دور القانون في المجتمع.

3. لمساعدتهم على إدراك دور القانون في الهندسة الاجتماعية.

4. لغرس درجة عالية من "الحرفية القانونية" في طلابه.

5. إلهام طلابه للمشاركة في البحث القانوني.

6. للمساعدة في استيعاب مفهوم سيادة القانون.

تتطلب معظم كليات الحقوق وجامعات القانون الحديثة ، التي صممت في الغالب مناهجها على أنماط كليات القانون الأمريكية والبريطانية ، من طلابها إجراء بحث أصلي كواحد من المتطلبات المسبقة للحصول على درجتهم - ليسانس الحقوق بكالوريوس في القانون. (مع مرتبة الشرف) و / أو ماجستير في القانون. قد يتخذ بحث الطلاب ، كعنصر إلزامي في الدورة / الدرجة ، أحد الأشكال التالية:

1. ورقات ندوة أو اثنتين ، حول موضوع محدد أو محدد مسبقًا ، لكل موضوع ندوة ليسانس الحقوق.

2. أطروحة (عليا) حول موضوع محدد أو محدد مسبقًا [للحصول على ليسانس الحقوق].

3. قطعة شاملة من الكتابة القانونية .

4. مهمة بحث جماعية (في شكل أطروحة مصغرة) حول مشكلة قانونية حالية.

5. مقالة قانونية حول القضايا المعاصرة ، مختارة أو مخصصة ، لكل موضوع .

6. مجموعة من الأوراق البحثية عالية الجودة أو أطروحة بدلاً من الامتحان في ماجستير.

7. أطروحة ذات جودة عالية .

8. رسالة ماجستير (أو أطروحة).

لذلك ، ليس لدى طالب القانون الذي يطمح للحصول على درجة بحثية من كلية الحقوق المشهورة أي بديل سوى إجراء ومتابعة مكون البحث المطلوب بما يرضي مشرفه (المشرفين) و / أو مجلس الممتحنين.

في الواقع ، كليات الحقوق الجامعية الحديثة وكليات الحقوق ، التي تشارك في تكوين جيل المستقبل من المهنيين القانونيين والممارسين وكذلك المحامين الأكاديميين (وبدورهم المدعون العامون والقضاة) ، مطلوبون بشكل مثالي ليس فقط أن يكونوا مراكز للتعليم القانوني ولكن أيضًا مراكز المنح والبحوث القانونية. يُطلب من هذه المؤسسات أن تغرس في طلابها بعض عادة الكتابة القانونية والبحث. لاحظت اللجنة الكندية للبحوث القانونية ، التي شددت على دور كليات الحقوق في البحث القانوني ، ما يلي:

كلية الحقوق ليست فقط مؤسسة تعليمية. إنها ، ينبغي أن تكون مركز أبحاث خاص. يجب أن تمتلك فيلقًا من الطلاب المتقدمين - الأساتذة - الذين يشاركون هم أنفسهم في البحث الشخصي ، والذين سيأتون منهم سيلًا من الكتب والمقالات والدراسات لإثراء أدبنا القانوني. --- "كليات الحقوق الجامعية لها غرضان ، (1) لتدريب الرجال على مهنة المحاماة ؛ (2) لتوفير مركز حيث يمكن للعلماء أن يساهموا في فهم القانون والحكومة ويمكن أن يشاركوا بشكل خلاق في نموها وتحسينها.

ومع ذلك ، كما ذكرنا سابقًا ، فإن دور المشرع والمحامي والقاضي كباحث قانوني محدود. بشكل عام ، يشاركون بأنفسهم في البحث القانوني فقط للوفاء بمسؤولياتهم المهنية. لذلك تنتهي أبحاثهم عندما ينجزون التزاماتهم المهنية. بعبارة أخرى ، يتداول المشرع في القانون المقترح (أو تعديله) عندما تقتضي الظروف أن ينص على إجراء تشريعي لمعالجة المشكلة الاجتماعية السائدة. يشارك المحامي في البحث القانوني لصقل حججه وبالتالي كسب القضية المطروحة. لذلك ، لم يعد باحثًا قانونيًا عندما يتم الفصل في قضيته من قبل المحكمة. وبالمثل ، يبدأ القاضي تحقيقًا في القواعد أو المذاهب القانونية المناسبة لحل المشكلات المتعلقة بالقضية المطروحة. مماثلة هي حالة قاضي الاستئناف عندما يُطلب من أحد المتقاضين إعادة النظر في الحكم القضائي غير المواتي للمحكمة الأدنى. في اللحظة التي يتخلص فيها من القضية المطروحة ، فإنه بالكاد يتابع تحقيقه في المبادئ أو القواعد القانونية المتضمنة فيها.

لذلك ، فإن الأوساط الأكاديمية القانونية لديها كفاءة وأسباب أفضل نسبيًا لإجراء البحوث القانونية. في الواقع ، شارك في إنتاج أعمال ، مثل التعليقات وملخصات الحالة المصممة لمرجعية الممارسين.

ومع ذلك ، من المهم أن نلاحظ في هذه المرحلة أن الشروع في البحث القانوني من قبل الأوساط الأكاديمية القانونية يتطلب ثلاثة شروط أساسية. أولاً ، يجب أن يتمتع بإمكانية الوصول إلى مكتبة قانونية تحتوي على عدد كبير من الكتب المرجعية (مع أحدث الإصدارات) والدوريات القانونية المنشورة في الداخل والخارج. لا شك أن المكتبة هي المختبر للباحث القانوني للتحقيق في المشكلات القانونية المطروحة. ثانيًا ، يجب أن تتمتع الأوساط الأكاديمية ببعض الكفاءة والمهارة اللازمة للمشاركة في بحث قانوني هادف. ثالثًا ، يجب أيضًا أن يكون لديها بعض وقت الفراغ تحت تصرفها للانغماس في البحث القانوني المكثف. في هذا السياق ، يجدر التذكير هنا بالملاحظة التالية للجنة الكندية للبحوث القانونية. لاحظت:

يتم بناء مدرسة جيدة حول مسار المعلمين المتفرغين والمدربين تدريباً جيداً المكرسين للعمل ومرتاحين بشكل كافٍ من الكدح ليكونوا أحرارًا في التفكير والكتابة ، وإعطاء الاهتمام الفردي لطلابهم وهذا يعني أن عبء التدريس يجب أن يكون منخفضًا بشكل معقول وأن يكون الراتب مرتفعًا بدرجة كافية لجذب أفضل العقول.

يمكن لعالم القانون ، الذي يتمتع بالكفاءة والمهارة اللازمتين ، والمهتم بالبحث القانوني ، القيام بأي من الأشياء الخمسة التالية:

1. كتابة مقالة تاريخية توضح التطور في مجال القانون أو عقيدة معينة.

2. تحليل عقيدة أو قاعدة أو مبدأ أو مفهوم قانوني لمعرفة ما إذا كان يتوافق مع البيانات القضائية السابقة واقتراح مجموعة جديدة من البيانات أو الكلمات إذا كانت تلك الموجودة ، في رأيه ، غير متطابقة. أثناء القيام بذلك ، يمكنه أن يسلط الضوء على أوجه الغموض في العقيدة أو الثغرات السائدة فيها ويوضح ، مع الأسباب المنطقية والأسباب ، ما هي المقترحات الصحيحة للقانون التي يجب تطبيقها. لاقتراح مقترحات صحيحة ، قد يعتمد على السياسة الأساسية للعقيدة أو القاعدة أو المبدأ أو المفهوم.

3. كتابة نوعًا من المسح حول التطورات الأخيرة في القانون يلخص أهم القضايا ، ويحلل كيفية متابعتها للقضايا السابقة أو انحرافها عنها ، وتخمين ما ستفعله المحاكم في المستقبل.

4. كتابة "ما يؤمن به". عادة ما تكون هذه مسألة استنكار لاتجاه تشريعي أو قضائي.

5. الكتابة عن "العلاقة" بين "القانون" و "العالم" ، أي العلوم السلوكية الأخرى.

لأي من الثلاثة الأولى ، يحتاج المرء فقط إلى مكتبة قانون (جيدة). للرابعة ، لا يحتاج المرء إلى ذلك. لكن الأخيرة لا تتطلب مكتبة قانونية جيدة فحسب ، بل تتطلب أيضًا قدرًا كبيرًا من الحقائق غير القانونية. لذلك ، يمكن تقسيم هذه الخيارات الخمسة المتاحة لعالم قانوني إلى فئتين عريضتين من

البحث القانوني ، وهما البحث القانوني العقائدي والبحث الملكي غير العقائدي. يركز البحث القانوني العقائدي على تحليل القواعد القانونية أو المبادئ أو المذاهب بينما يعطي البحث القانوني غير العقائدي أهمية لعلاقة القانون بالناس والقيم الاجتماعية و / أو المؤسسات الاجتماعية. يسعى لمعرفة العلاقة بين القانون والعلوم السلوكية الأخرى والحقائق الاجتماعية. إنه ينطوي على تحقيق تجريبي في عمل القانون. وبالتالي ، فإن البحث القانوني العقائدي هو "البحث في القانون" بينما البحث القانوني غير العقائدي هو "بحث حول القانون" أو "بحث اجتماعي قانوني".

10. نماذج البحث القانوني

يتضمن البحث القانوني ، مثل أي بحث آخر ، دائمًا جمع وتحليل الحقائق وتفسيرها للتأكد من المعلومات الموجودة أو دحضها أو إضافة معلومات جديدة إليها. وبالتالي ، فإن التحقيق في حقيقة قانونية إما أن يكمل النظرية / المعلومات الحالية أو يستبدلها بأخرى جديدة.

ومع ذلك ، فإن الباحث القانوني ، اعتمادًا على الموضوع المحوري والأهداف البحثية لاستفساره ، يلجأ إلى أدوات وتقنيات البحث ويتبع نموذجًا يختلف عن الآخرين. بعض النماذج أو النماذج البارزة للبحث القانوني ، باختصار ، إلى جانب فائدتها ، موضحة هنا أدناه.

1. تطوري وتقييمي

يحصل البحث القانوني على تسمية "النموذج التطوري للبحث القانوني" عندما يسعى الباحث لمعرفة كيف تصبح حقيقة أو قاعدة أو مفهوم أو مؤسسة أو النظام القانوني نفسه كما هو عليه اليوم. إنه يحاول تتبع أصل وتطور حقيقة قانونية ، [مثل قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلاً بنص] ، أو مؤسسة قانونية ، [مثل مؤسسة أمين المظالم أو مؤسسة قضائية ، على سبيل المثال ، المحكمة العليا]. يمكن أيضًا إجراء مثل هذا البحث القانوني حتى لتتبع تطور قانون معين ، مثل تطور القانون الدستوري لبلد ما.

يمكن للباحث القانوني القيام بذلك بإحدى الطريقتين. أولاً ، قد يعد تقويمًا لتواريخ التعميد الرسمية المتتالية للواقع القانوني المعني.

ثانيًا ، قد يتتبع تطور حقيقة قانونية أو مؤسسة من خلال تحديد الظواهر أو الأحداث أو العوامل الداعمة والأسباب المختلفة التي كانت مسؤولة عن تشكيل نمو حقيقة قانونية أو مؤسسة قيد الدراسة.

يهدف النموذج التقييمي للبحث القانوني إلى شرح الترابط المنطقي للمفاهيم والعناصر والحقائق والمصالح للظاهرة القانونية بشكل فردي ، وعلاقتها فيما بينها وعلاقتها بالمفاهيم والعناصر والحقائق والمصالح خارج النظام القانوني لتحديد وتعريف المصطلحات والافتراضات المستخدمة في القانون. يهدف البحث إلى التأكد من طبيعة القانون ونطاقه ومصدره من أجل شرح ماهية القانون ، وكذلك توضيح العديد من المقترحات المستخدمة في القانون.

2. الدراسات التعريفية ودراسات الأثر

كل قانون تقريبًا ، بخلاف القانون الإجرائي ، كما ذكرنا سابقًا ، له "هدف (أهداف) تشريعية" معينة لتحقيقها ، و "أهداف تشريعية" للتعامل معها من خلال "القانون". يسعى الباحث القانوني ، من خلال بحث قانوني محدد ، إلى التأكد من "المستفيدين" من قانون معين أو حكم قانوني معين. ينصب اهتمامه على معرفة الأشخاص (أو مجموعة الأشخاص) الذين تم وضع القانون المحدد (أو الحقيقة القانونية) لمصلحتهم. لكي نكون أكثر دقة ، فهو يسعى للإجابة على السؤال - ما هي الأطراف المتوقع أو المزمع أن تستفيد من قاعدة أو مفهوم أو مؤسسة أو نظام قانوني معين.

يساعد تحديد الأطراف المقصودة للاستفادة من قانون معين أو حقيقة قانونية في التأكد من القصد أو الهدف التشريعي لذلك القانون أو الحقيقة القانونية والسعي وتوضيح مبرر لوجوده. كما أنه يساعد على التأكد من الإطار القانوني والاستراتيجية المستخدمة فيه لمساعدة المستفيدين "المستهدفين".

كما أنه يساعد على التأكد مما إذا كان المستفيدون المستهدفون قد استفادوا بالفعل أم لا. بطريقة ما ، يعمل البحث القانوني التعريفي على تقييم فائدة القانون أو حقيقة قانونية قيد التحقيق. يمكن استخدام هذا النموذج من البحث القانوني ، على سبيل المثال ، بنجاح من خلال إجراء بحث في القانون المتعلق بالعنف المنزلي أو إساءة معاملة الأطفال أو الممارسات التقليدية الضارة.

تسعى دراسات تأثير القانون إلى تقييم الفعالية أو النتيجة الفعلية لقانون أو حكم قانوني أو قاعدة أو مؤسسة تم إنشاؤها أو وضعها حديثًا. هنا يركز الباحث القانوني ليس على محتويات القانون الموضوعي قيد التحقيق ولكن على تأثيره النهائي على المجتمع أو هدفه التشريعي. لا ينصب تركيزه على القانون فقط كما هو موجود في القوانين ، واللوائح ، والأحكام القضائية والأطروحات ، ولكن على تطبيقه أو "القانون المطبق". يعتزم دراسة وفهم آثار عمل القانون والمؤسسات القانونية على حياة الأفراد والمجتمع في وقت ومكان معينين. وبالتالي ، فإن تركيز البحث هو "القانون في الواقع" وعلى التغييرات السلوكية والمواقف للأشخاص المتأثرين بالقانون. يعتزم تسجيل وشرح كيفية عمل حقيقة قانونية معينة في بيئة اجتماعية معينة. يتضمن التحقيق ، بالمناسبة ، تحديد العوامل أو القوى غير القانونية التي تؤثر على الحقيقة (الحقائق) القانونية في إحداث التغييرات المقصودة في المجتمع وتفاعلها مع الحقائق القانونية.

يمكن إدراك أهمية مثل هذا البحث القانوني إذا تذكر المرء أن القانون يعمل كأحد الأنظمة الفرعية الاجتماعية وله بعض الأهداف الاجتماعية وراءه. كما تم التأكيد عليه سابقًا ، لا يسن المشرعون أي قانون سواء بشكل طارئ أو عرضي. يسنونها بتدبر ويخصصون لها دورًا اجتماعيًا. كل قانون له غرض ما وراءه. بهذا المعنى ، يضع القانون أنظمة فرعية اجتماعية أخرى متواجدة في حالة حركة وبالتالي النظام الاجتماعي نفسه. ومع ذلك ، في هذه العملية ، يتأثر القانون أيضًا بهذه الأنظمة الفرعية الاجتماعية الموجودة معًا بالإضافة إلى العملية الاجتماعية بأكملها وعوامل أخرى. هم يؤثرون على بعضهم البعض. يؤدي هذا التفاعل المستمر في النهاية إلى عملية تفاعلية معقدة بين القانون والنظام القانوني من جهة والمجتمع والعملية الاجتماعية من جهة أخرى. لذلك ، فإن تأثير دراسات القانون معني في المقام الأول

بتقييم "العمل" و "الدور" الفعلي لقانون معين أو حكم قانوني ، أو مؤسسة من حيث إرضاء هدفها (أغراضها) المتوقعة أو المقصودة. يساعد هذا التقييم للقانون في مراقبة نجاح أو فشل قانون معين أو حكم قانوني أو مؤسسة ، وتحديد الفجوات ، إن وجدت ، وتعديلها أو استبدالها بقانون آخر أكثر ملاءمة إنها خطوة أولية لإصلاح القانون. يعطي تغذية راجعة لصانعي السياسات.

3. إسقاطي وتوقعي

يستخدم الباحث القانوني عمومًا نموذجًا إسقاطيًا للبحث القانوني عندما يريد توقع وإبراز تأثيرات مسودة تشريع أو إجراء قانوني مقترح. مثل هذا البحث القانوني هو أساسًا سلوكي ، ويهدف إلى توقع الاستجابة المحتملة من حيث الرفض أو قبول الإجراء المقترح. والغرض منه هو تحديد الأطراف المؤيدة والمعارضة للقانون المقترح أو الإجراء القانوني وتحديد المتغيرات والمواقف المحددة لامبالاة الناس أو تعاطفهم.

تُستخدم الدراسات القانونية التنبؤية عندما ينوي الباحث القانوني توقع وإبراز إساءة الاستخدام المحتملة للقانون المقترح أو الإجراء القانوني. يساعد مثل هذا البحث القانوني المشرعين على تقليل أو التخلص من العواقب غير المرغوب فيها المحتملة للإجراء المقترح. يتم إجراء الدراسات القانونية التنبؤية عمومًا من قبل اللجان القانونية أو اللجان البرلمانية أو اللجان المختارة المشتركة ، دائمًا ، قبل أن يتخذ الإجراء القانوني المقترح شكلًا رسميًا ويصبح ساريًا.

4. تجميعي

عندما يعد الباحث القانوني ملخصًا للقوانين أو الأحكام القانونية أو الأحكام القضائية أو ببليوغرافيا مشروحة حول ظاهرة أو موضوع معين ، فإن هذا البحث يحصل على تسمية البحث القانوني المشترك. يجمع الباحث القانوني هنا جميع المواد ذات الصلة ، مع أو بدون ملخصه ، حول موضوع معين ويرتبها / يصنفها بطريقة منطقية. تندرج ملخصات القضايا والقوانين .

سيكون من الخطأ تقويض هذا النوع من البحث القانوني باعتباره أدنى من الأنواع الأخرى من البحث القانوني. تعتبر المواد القانونية التي تم تجميعها بشكل صحيح ، والتي يمكن الاعتماد عليها وشاملة بشكل معقول ومصنفة منطقيًا ، مساهمة في الكتابة القانونية مثلها مثل أي مادة أخرى. ستؤدي المواد المرتبة جيدًا غرضًا مفيدًا من خلال تقليل عمل الباحثين. يقدم إصدارات موثوقة من القانون. المواد التجميعية لها قيمتها الخاصة والبحوث التجميعية غاية في حد ذاتها.

5. تاريخي

في البحث القانوني التاريخي ، يعتزم الباحث القانوني تتبع السوابق التاريخية لحقيقة قانونية. يصبح تتبع تاريخ حقيقة قانونية معينة مهمًا لخصائصها التالية. أولاً ، يصبح مفيدًا ، ومبررًا إلى حد ما ، عندما يثير النظام الأساسي الحالي أو الحكم القانوني تساؤلات ذات مغزى ويصبح من الضروري استكشاف الظروف التي ظهر فيها الموقف الحالي. في مثل هذه الظروف ، فإنه يعطي فكرة مهمة عن أسباب تأطيرها (القانون الخاص أو الحكم القانوني) بالشكل الذي يظهر به الآن. يساعد على إزالة بعض الشكوك حول الحقيقة القانونية. ثانيًا ، يزود الباحث بالأسباب التي تبرر الموقف الحالي. كما سيظهر أن حكمًا معينًا موجودًا ، كان له ما يبرره تمامًا في وقت تقديمه ، لم يعد له ما يبرره لأن الأسباب والظروف التي بررت إدراجه لم تعد صالحة أو موجودة. ثالثاً: يكشف عن البدائل المختلفة عن البدائل المعتمدة حالياً والتي نظر فيها ورفضها المشرعون وأسباب ذلك. لا يُظهر مثل هذا البحث الأسباب السليمة والصحيحة لرفض البديل فحسب ، بل يكشف أيضًا عن السمات الإيجابية والسلبية المقارنة للبدائل المختلفة التي تم التفكير فيها (أو رفضها) والتي تم تبنيها في التشريع قيد البحث. وبهذه الطريقة ، يبادر أو يساهم في الإصلاحات القانونية. رابعًا ، يُظهر تاريخ حقيقة قانونية ، عند تتبعه بعمق وترتيبه منطقيًا ، التطور التدريجي للقانون أو الحقيقة القانونية على خطوط معينة ، وبالتالي الاتجاه العام لتغييره. إنه يوضح الطريقة التي تتطور بها الحقيقة القانونية. خامساً ، تمكّن الخلفية التاريخية للقانون صانعي القانون من معرفة المبادئ التي استخدمتها أو اتبعتها الهيئة التشريعية من الداخل أو الخارج في قوانين

مماثلة سابقة لأن عددًا قليلاً جدًا من التشريعات الأصلية كانت ابتكارات خالصة لمشرع ماهر. في معظم الحالات ، تستشير الهيئة التشريعية تعدل القوانين السابقة أو تستخدم المبادئ المنصوص عليها أو المقترحة في القضايا التي تم البت فيها. سادساً ، تساعد الخلفية التاريخية للقانون أو الحكم التشريعي القضاء (لا سيما في الولايات القضائية للقانون العام) في تفسير القانون بطريقة أكثر عقلانية وواقعية لأن البحث التاريخي يساعده على معرفة الروح التاريخية والسياسية التي ظهر بها هذا القانون المعين و لأي أسباب. القوانين لا تصنع في فراغ. يتم تمريرها من أجل تلبية بعض احتياجات المجتمع. سابعاً ، قد يكون للقانون خلفية دولية ذات صلة عندما يتم سنه لإنفاذ الالتزامات التعاهدية التي قبلتها الحكومة تجاه البلدان الأخرى. تتجلى الأهمية العملية لفهم هذا السياق السياسي الأوسع ومعرفته من خلال الاستعداد المتزايد للمحاكم لمراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة عند تفسير التشريع.

6. المقارن

إن البحث القانوني المقارن له أهمية حيث يقال أن المشرعين يقلدون بعضهم البعض ويحاولون التعلم من تجارب بعضهم البعض. لاحظ شليزنجر:

- اكتشف الممارسون القانونيون والباحثون في الأعضاء المتزايدين بشكل حدسي حقيقة بسيطة ولكنها مهمة: عندما يواجهون نفس المشكلة ، فإن صانعي القرار - على الرغم من استقلاليتهم عن بعضهم البعض وفصلهم بشكل كبير عن الزمان والمكان في كثير من الأحيان سوف تستجيب بطريقة مماثلة.

ومع ذلك ، هناك مدرستان فكريتان حول البحث القانوني المقارن. تنظر المدرسة الأولى إلى البحث القانوني المقارن على أنه مجرد عملية ، وطريقة للتعامل مع المشكلات القانونية. بينما تتعامل المدرسة الثانية معه على أنه علم عقائدي حيث يهدف إلى دراسة قانون الدول المختلفة ومقارنتها بترتيب منهجي ، بهدف التأكيد على أوجه التشابه والاختلاف في القواعد التي تتبناها الدول المختلفة ، لحل العديد من القوانين. مشاكل تخرج من المجتمع المنظم. المدرسة السابقة لديها أربعة ظلال من المناظر. وفقًا لذلك ،

يتم إجراء بحث قانوني مقارن (1) لبدء التعرف على قانون أجنبي ، (2) لتنشيط وتحديث دراسة القانون الخاص لبلد ما ، (3) لإعداد قانون داخلي من خلال معرفة الطريقة التي أجرت فيها الهيئة التشريعية من ولايات قضائية أخرى إصلاحات ، و (4) دراسة القانون "العام للجميع".

على الرغم من مدرستي الفكر المختلفتين ، لا يمكن إنكار أن البحث القانوني المقارن يعمل كوسيلة جيدة لإدخال أفكار جديدة في النظام القانوني. ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك اعتماد المؤسسة التشريعية قوانين جديدة في معظم هذه الحالات ، أجرى المصلحون القانونيون والمحامون الأكاديميون واللجان القانونية دراسة مقارنة للأنظمة الأجنبية قبل الشروع في قانون جديد أو اقتراح تعديلات على القوانين القائمة. دائمًا ، كل جزء جيد من النهج المقارن للقانون لا يعطي أفكارًا مفيدة للهيئة التشريعية فحسب ، بل يقترح أيضًا حلًا مناسبًا للمشكلات القانونية. ومع ذلك ، يمكن التأكيد على أن القانون المقارن يصبح شرعيًا فقط إذا تم تطبيق المقارنة على قوانين البلدان التي تكون ظروفها الاجتماعية متشابهة إلى حد كبير.

ومع ذلك ، فيما يتعلق بطريقة القانون المقارن ، شغلت مشكلة واحدة أذهان علماء القانون أكثر من أي مشكلة أخرى: مشكلة معايير المقارنات. ما الذي يجب أن يكون موضوع الدراسات المقارنة؟ يمكن أن تكون المبادئ والقواعد القانونية متشابهة أو غير متشابهة في كل من المكان والزمان ، وأحيانًا لا يكون لها نظير في الأنظمة القانونية الأخرى. في متاهة المواد الهائلة التي يمكن للمقارن أن يستخلص منها ، ما الذي يجب عليه اختياره لبحثه؟ الجواب البسيط الواضح هو أن الإجابة على السؤال يجب أن تعتمد على الغرض من الدراسة التي تم إجراؤها. سيشير الفقيه المقارن بشكل أساسي إلى مثل هذه الأنظمة القانونية التي من المحتمل أن تزوده بمحفز خاص للمشكلة التي يدرسها.

11. المنهج التاريخي الاسترادادي

يتكون التاريخ من وقائع حدثت مرة واحدة وإلى الأبد، بينما يتكون العلم من حقائق قابلة دائماً لأن تعود، وما ذلك إلا لأن التاريخ يقوم على المان وأول خاصية من خصائص الزمان عدم قابلية الإعادة لأن الصفة الرئيسية للزمان هي الاتجاه، والاتجاه يقتضي السير قدماً دون تراجع أو تخلف أو تكرار، ومهمة علم التاريخ أو التأريخ أن يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ ألى وهي أن يحاول أن يسترد ما كان في الزمان، لا ليتحقق فعلياً في مجرى الأحداث فهذا ما ليس في وسع أي كائن من كان أن يقوم به وحتى الله نفسه لا يجعل شيئاً قد كان يتكرر هو نفسه مرة أخرى كما أنه لا يجعل شيئاً كان ألا يكون قد كان، وأما مهمة التأريخ فهي أن يحاول أن يستعيد في الذهن وبطريقة عقلية صرفة ما جرت عليه أحداث التاريخ في مجرى الزمان، محاولاً أن يتصور مجرى هذه الأحداث وكأنه يجري في اطراد موجه. ومن حيث أن هذا لا يمكن أن يتم إلا بنوع من التجربة الحية التي يحاول المرء فيها أن يعاني في نفسه ما قد كان حسبما كان، فإن التأريخ الحق هو ذلك الذي يستطيع أن يحيا تجارب الماضي، كما حدثت، في نوع من التخيل. ولكن هذا التخيل ليس تخيلاً مبتدعاً، إنما يجب أن يقوم على أساس ما خلفته الأحداث الماضية من آثار، ذلك أن ما كان لا يمكن أن يستعاد بحال. إنما يمكن أن يستعاد نظرياً بنوع من التركيب ابتداء مما خلفه من وقائع يعمل الذهن فيها أحياناً والخيال المبتدع أحياناً أخرى، على أساس نوع من الوجدان هو ما يسميه "أشينجلر" باسم "التوسم"، فبهذا التوسم نكون الصورة الماضية على خير وجه متيسر. هذه مسألة لا تتعلق بالعلم في شيء، إنما هي نوع من الهبة الطبيعية التي لا تتوافر إلا للممتازين، فليس لنا إذن أن نبحث فيها، ولكن هذه الهبة لا تستطيع أن تأتي بنتائج صحيحة إلا بالاعتماد على الآثار المختلفة عن الأحداث التاريخية ومن هنا كان لهذه الآثار التي يسمونها باسم الوثائق أكبر قيمة في الدراسة التاريخية.

فالتأريخ لا يمكن أن يتم حقاً، إلا على أساس من الوثائق، وهذه الوثائق تنقسم إلى: آثار أو مخلفات خطية، أو روايات، أو نقوش ...إلخ ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى في المنهج التاريخي هي خطوة البحث عن الوثائق، وهي ما يسميه المؤرخون الالمان باسم Heuristik من كلمة يونانية تدل على

البحث أو الوجد، ومعنى هذه الكلمة محاولة إيجاد الوثائق الكافية أو الممكن إيجادها المتعلقة بحادث من الأحداث التاريخية.

فعلينا أولاً أن نجمع كل ما يمكن جمعه من الوثائق المتعلقة بعصر من العصور، أياً كان نوع هذه الوثائق، وأن نضمها جميعاً في مكان واحد هي بعينها أو على الاقل ما يمكن جمعه منها ثم صوراً لما لا يمكن وضعه في هذا المكان. والخطأ الأكبر الذي يقع فيه المؤرخون إنما كان ينشأ دائماً عن كونهم لا تتوافر لديهم كل الوثائق المعلقة بالحادث موضوع الدرس. ولم ينهض التأريخ نهضته الحقيقية إلا بعد أن هيأت المكتبات والمتاحف ودور المحفوظات التي تضم الأشتات المختلفة لموضوع واحد في مكان واحد ميسرة بهذا للمؤرخ أن يقوم بعمله.

فعلينا إذن كخطوة أولى أن نضم كل الوثائق المتعلقة بشيء ما سواء أكان حدثاً تاريخياً، أم كتاباً يراد نشره، أو كان صيغة دبلوماسية أو عقداً من العقود وعلى وجه العموم أي شيء يراد استرداده تاريخياً، علينا أن نجمع هذه الأشياء في مكان واحد قدر المستطاع إما هي نفسها أو صوراً منها، مضيفين إليها إن أمكن كل المصادر غير المباشرة التي تعيننا على تحقيق صحة الوثائق المدروسة كما سيتبين بعد قليل.

وإذا تمت هذه الخطوة الأولية بدأت الخطوة الحقيقية في المنهج التاريخي وهي خطوة النقد.

النقد: هذه الوثائق التي يعتمد عليها المؤرخ يجب أن تكون نقطة البدء لكي يصل في النهاية إلى الواقعة التاريخية التي تعد الغاية الأخيرة. ولكن بين الوثيقة وبين الواقعة التاريخية المستردة طريقاً شاقاً طويلاً يقوم كله على أساس أنواع من الاستدلال، فمنها ما استدلال خالص، ومنها ما هو برهان بواسطة المماثلة أو التمثيل أو قياس النظير، ومنها ما يقوم على الاستقراء. وهذه الخطوات المتوسطة بين نقطة البدء ونقطة الانتهاء هي الوصف الحقيقي للمنهج التاريخي. وأي خطأ في أية نقطة من هذه السلسلة

الطويلة سيؤدي قطعاً إلى خطأ قد يكون فاحشاً في بعض الأحيان. فعلينا إذن أن نمعن في تحديد الخطوات الموصلة من نقطة البداية إلى النهاية.

ولو نظرنا في الوثائق لوجدناها على نوعين: النوع الأول هو الآثار أو الأشياء المصنوعة، والنوع الثاني هو الآثار الكتابية التي قد تكون وصفاً لحادث تاريخي، أو قد تكون رواية عيانية لهذا الحادث، أو قد تكون مجرد جمع روايات عيانية وغير عيانية لهذا الحادث التاريخي.

أما النوع الأول فيسير، لا يؤدي كثراً إلى الأخطاء اللهم إلا من حيث بيان صحة نسبته التاريخية، وذلك لأنه أثر مادي، وكل أثر مادي يتكافأ مع مؤثر حقيقي فعلي، فمن اليسير إذن وفقاً لحالة الأثر أن نكشف عن حالة المؤثر.

أما في حالة النوع الثاني من الوثائق، فالأمر عسير كل العسر لأنه عبارة عن الآثار المتخلفة في نفسية إنسان عن حادث من الأحداث، والإنسان بطبعه حر متغير كثير التأثر يخضع لعوامل عدة ويتأثر بها بطرق مختلطة وعلى أنحاء متعددة، فضلاً عن أن لديه دواعي عدة للتحريف أو التزييف أو الوقوع في الخطأ أو مجرد الوهم، ومن هنا فإننا سنكون حينئذ بإزاء محاولة شاقة لاستكناه العوامل النفسية التي أثرت فيمن كتب هذه لمخلفات الخطية لكي نتبين الدوافع التي دفعته وصحة هذه الدوافع ومقدار الصدق في نقل الحادث، إلى آخر هذه المسائل المتعلقة بامتحان صحة الروايات.

وعلينا بعد هذا كخطوة ثانية أن نسأل أولاً: ما معنى هذا النص؟ ثانياً: هل آمن به صاحبه؟ ثالثاً: هل كان محقاً في إيمانه به؟ وهذه المسائل الثلاث هي التي تكون ما يعرف باسم النقد الباطن. وبواسطة هذين المنهجين نستطيع أن نصل أولاً إلى تحديد دقيق لصحة الوثيقة التاريخية وهذا يتم بفضل النقد الخارجي، وثانياً إلى فهم معنى الوثيقة وهذا ما يقوم به النقد الباطن، ولهذا انقسم النقد التاريخي إلى قسمين ضخمين: النقد الخارجي والنقد الباطن.

النقد الخارجي: يجب أن نلاحظ أولاً: أن مهمة المؤرخ كأشق ما تكون المهمة. وذلك لأن الوثائق التي لديه ليست كالمواد الطبيعة التي يجر فيها الفيزيائي أو الكيميائي لأن هذه الوثائق ليست هي الأحداث الواقية وإنما هي تقريرات وأوصاف عنها وروايات مفصلة بها. وما مثل المؤرخ في هذه الحالة إلى كمثل الكيميائي الذي لا يعاين التجارب بل يكتفي بدراسة التقريرات التي يقدمها له المحضر في العمل، بل الأمر أعسر بكثير، لأن في وسع الكيميائي أن يعاين بنفسه هذه الظواهر الكيمسائية بإعادة التجارب من جديد والتحقق من صحة تقريرات المحضر، أما المؤرخ فليست له حتى هذه الوسيلة: فما كان قد كان ولا سبيل إلى إعادته ولهذا كانت مهمته محفوفة بكثير من المصاعب مما سيتبين من دراستنا لك جزء من أجزاء النقد التاريخ.

أما النقد الخارجي فينقسم قسمين: نقد الاستعادة ونقد المصدر.

نقد الاستعادة: يقوم هذا النقد على أساس التحقق من صحة الوثائق التي لدينا عن الحادث فعلينا أن نعرف: هل الوثيقة صحيحة؟ أي أنها هي الوثيقة الحقيقية التي كتبها صاحبها. فكثيراً ما يدخل في الوثائق كثير من الحشو أو قد يضاف إليها كثير من الإضافات الزائدة المقصود بها الإكمال، وأحياناً يكون النص محرفاً في بعض أجزائه، وأحياناً رابعة يكون النص مزيفاً تماماً.

نقد المصدر: ليس في وسعنا أن ننشد حجة قول ما لدى إنسان لم تكن له صلة بالحادث أو الواقعة التاريخية، ولا يمكن أن نتلقى الأخبار اعتباطاً من حيث أنها أخبار دون أن نشير إلى المصدر الذي صدرت عنه، ولهذا فلا يكفي أن تكون لدينا الوثائق صحيحة وكما كتبها واضعها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا أن نعرف أولاً: ما مصدر الوثيقة؟ ثانياً: من مؤلفها؟ ثالثاً ما تاريخها؟ ذلك أن الوثائق تختلف في قيمتها اختلافاً شاسعاً من حيث صحة نسبتها إلى واضعها الأصيل أو إلى من ذلك اسمه كواضع لها، فنحن نجد كثيراً من الوثائق أو المؤلفات تذكر لنا بصراحة وبكل توكيد وقطع أن مؤلف هذه الوثيقة أو تلك هو فلان من الناس.